



شبكة الانتخابات في العالم العربي

نشرة المراقب الانتخابي

حزيران/يونيو 2010

شبكة الانتخابات في العالم العربي  
Telefax: +962 64655043, Mobile: +962 795151590 , +962 777370650  
P.O Box 212524 Amman  
[www.intekhabat.org](http://www.intekhabat.org)

## المحتويات

3	الفصل الأول: البحرين - الانتخابات النيابية والبلدية تشرين الثاني/نوفمبر 2010.....
3	أولاً: تثقيف الناخبين.....
3	ثانياً: الشباب والانتخابات.....
3	ثالثاً: المرأة والانتخابات.....
3	الفصل الثاني: جزر القمر - تحديد موعد الانتخابات الرئاسية.....
3	الفصل الثالث: مصر - النتائج النهائية لانتخابات مجلس الشورى والتهيؤ لانتخابات مجلس الشعب.....
3	أولاً: انتخابات مجلس الشورى.....
4	ثانياً: انتخابات مجلس الشعب.....
4	انتهاء أعمال مجلس الشعب.....
4	المرأة والانتخابات.....
4	الفصل الرابع: العراق - المصادقة على نتائج الانتخابات النيابية والتحضير لانتخابات محافظات كردستان.....
4	أولاً: المصادقة على نتائج الانتخابات النيابية.....
4	ثانياً: تشكيل التحالف الوطني.....
4	ثالثاً: انتخابات مجالس محافظات إقليم كردستان.....
5	رابعاً: انتخابات حزب الاتحاد الوطني الكردستاني.....
5	الفصل الخامس: الأردن - تحديد موعد إجراء الانتخابات النيابية 2010.....
5	أولاً: تسجيل الناخبين.....
5	ثانياً: المرشون والأحزاب السياسية.....
5	ثالثاً: الحملات الانتخابية.....
5	رابعاً: المراقبة المحلية والدولية.....
6	خامساً: المرأة والانتخابات.....
6	الفصل السادس: لبنان - انتخابات ملء المقعد النيابي الشاغر في المنية - الضنية.....
6	الفصل السابع: فلسطين - تأجيل انتخابات مجالس الهيئات المحلية.....
6	الفصل الثامن: السودان - تشكيل الحكومة المركزية الجديدة وحكومة الجنوب.....
6	أولاً: تشكيل الحكومة المركزية الجديدة وحكومة الجنوب وما بعد الانتخابات القومية.....
6	ثانياً: تقارير دولية عن الانتخابات القومية.....
7	ثالثاً: انتخاب اللجان الدائمة للمجلس الوطني.....
7	رابعاً: المرأة والانتخابات.....
7	الفصل التاسع: الإمارات - صدور مرسوماً بفض دور انعقاد المجلس الوطني الاتحادي.....
8	الفصل العاشر: اليمن - الانتخابات اليمينية.....
8	أولاً: إقرار نتائج انتخابات المجالس المحلية.....
8	ثانياً: انتخابات الرئاسة.....
8	ثالثاً: مراجعة جداول الناخبين.....
8	رابعاً: الانتخابات النيابية - استطلاع للرأي.....

## الفصل الأول: البحرين - الانتخابات النيابية والبلدية تشرين الثاني/نوفمبر 2010

### أولاً: تثقيف الناخبين

أكد الأمين العام لجمعية البحرين لمراقبة حقوق الإنسان فيصل فولاذ في حزيران/يونيو 2010 بأن الجمعية بصدد وضع الآلية لمراقبة انتخابات 2010 من خلال هيئة (عين على الانتخابات) المكونة من 120 مراقباً. وقال إن الجمعية ستركز في مراقبتها للانتخابات على ثلاث أمور وهي مراقبة دور المرأة ومشاركتها في الانتخابات في الجانبين الترشيح والانتخاب ومراقبة ذوي الاحتياجات الخاصة وتمكنهم من ترشيح أنفسهم والوصول للمجلس، كذلك مراقبة المراكز العامة للانتخابات إذا كانت معدة ومهيئة لاستقبال الناخبين من ذوي الاحتياجات الخاصة أم لا، كما أشار إلى أنه سوف يتم مراقبة حق الأقليات البحرينية من الديانات المختلفة كاليهودية والمسيحية في المشاركة في الانتخابات كمرشحين وناخبين.

### ثانياً: الشباب والانتخابات

بين الناشط الشبابي والإعلامي خليل بوهزاع خلال فعاليات منتدى (الشباب والانتخابات) التي انطلقت في حزيران/يونيو 2010، أن من أهم المعوقات التي تحد من مشاركة الشباب في الحراك السياسي البحريني هي: ضعف الشعور بحيادية الدولة بين المواطنين وغياب روح الوحدة والمواطنة، ووجود بعض القوانين التي تحظر على الشباب المشاركة في الحراك السياسي عبر الجمعيات السياسية، واستمرارية نهج أمن الدولة في ملاحقة الناشطين الحقوقيين والسياسيين، وخوف الشباب على مستقبله الدراسي والعملية، والثقة المعدومة بين المواطنين والدولة.

### ثالثاً: المرأة والانتخابات

وصل عدد المرشحين للانتخابات النيابية والبلدية البحرينية مع نهاية حزيران/يونيو 2010، إلى 204 مرشحاً، من بينهم 11 امرأة فقط، وسيتنافس 138 مرشح من بينهم 9 نساء على مقاعد المجلس النيابي بينما 56 مرشحاً من بينهم امرأتين سوف يجربون حظوظهم في الانتخابات البلدية. وفي سياق قريب، أشارت جريدة الوطن البحرينية في حزيران/يونيو 2010 إلى أن دراسة علمية حديثة تناولت قضية غياب المرشحات للانتخابات البلدية والنيابية 2010 عن الإعلام ومدى تأثيره على قرار الناخبين.

## الفصل الثاني: جزر القمر - تحديد موعد الانتخابات الرئاسية

وقع الرئيس القمري احمد عبد الله سامبي وحاكما جزيرتي القمر الكبرى وانجوان والمبعوث الخاص للاتحاد الإفريقي إلى جزر القمر فرانشيسكو ماديرا ممثلاً الأسرة الدولية، في حزيران/يونيو 2010 اتفاقاً حول جدول زمني للانتخابات وضعه الاتحاد الإفريقي وينص على إجراء الانتخابات الرئاسية في دورتين، الأولى في 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2010، والدورة الثانية في 28 كانون الأول/ديسمبر 2010. ويرمي هذا الاتفاق إلى إنهاء أزمة سياسية عرق فيها هذا الارخبيل الواقع في المحيط الهندي منذ تمديد ولاية الرئيس سامبي لما بعد 26 أيار/مايو، الأمر الذي أثار حفيظة المعارضة وكذلك جزيرة موهيلي التي حان موعدا لتولي الرئاسة الاتحادية الدورية.

## الفصل الثالث: مصر - النتائج النهائية لانتخابات مجلس الشورى والتهيؤ لانتخابات مجلس الشعب

### أولاً: انتخابات مجلس الشورى

أعلنت اللجنة العليا للانتخابات في مصر النتائج النهائية لانتخابات التجديد النصفى لمجلس الشورى المصري التي أجريت على دورتين في 1 و 8 حزيران/يونيو 2010، حيث فاز الحزب الوطني الديمقراطي "الحاكم" بأكثر من 90% من مقاعد المجلس. حيث فاز الحزب الوطني بـ 80 مقعداً من 88 بينما ذهبت 4 مقاعد لمرشحين مستقلين وأربعة لأحزاب معارضة صغيرة هي التجمع والغد والجيل والناصرى ولم تفز جماعة الإخوان المسلمين، أكبر قوى المعارضة بأي مقعد. يشار إلى أن إجمالي عدد أعضاء مجلس الشورى المصري يبلغ 264 عضواً يقوم رئيس الجمهورية بتعيين ثلثهم بينما يتم تجديد الثلثين الآخرين في انتخابات تجري كل ثلاث سنوات.

وجرت الانتخابات الداخلية لمجلس الشورى المصري بعد الانتهاء من انتخابات التجديد النصفي حيث فاز صفوت الشريف برئاسة المجلس بالإجماع إذ حصل على 260 صوتاً من مجموع الأصوات بعد اعتذار 4 أعضاء عن عدم حضور الجلسة التي عقدت في 24 حزيران/يونيو 2010.

## ثانياً: انتخابات مجلس الشعب

### انتهاء أعمال مجلس الشعب

أعلن مجلس الشعب المصري في الـ 22 حزيران/يونيو 2010 انتهاء أعمال دور الانعقاد الخامس والأخير من الفصل التشريعي التاسع. ومن المقرر إجراء انتخابات عضوية مجلس الشعب الجديد في تشرين الأول/أكتوبر 2010. وكان الرئيس المصري حسني مبارك قد أصدر قراراً جمهورياً بفض الدورة البرلمانية لمجلس الشعب اعتباراً من السبت 26 حزيران/يونيو 2010.

يذكر أن مجلس الشعب يضم 444 عضواً بالانتخاب على مستوى 222 دائرة يشترط أن يكون نصفهم على الأقل من العمال والفلاحين بحسب نص الدستور المصري ويتم الانتخاب بالطريق المباشر السري العام على أن يتم الاقتراع تحت إشراف أعضاء من هيئة قضائية ويحق لرئيس الجمهورية أن يعين عدداً من الأعضاء بما لا يزيد على عشرة أعضاء. وكانت آخر انتخابات لمجلس الشعب عام 2005 حيث تقدم فيها 5488 مرشحاً من مختلف الانتماءات والتوجهات السياسية والحزبية يتنافسون في 222 دائرة على 444 مقعداً نجح فيها 328 نائباً من الحزب الوطني الحاكم و5 لحزب الوفد الجديد وعضو واحد لحزب التجمع و108 للمستقلين.

### المرأة والانتخابات

حصل المجلس القومي للمرأة في مصر على تعهدات من 18 حزباً بتقديم عدد من المرشحات على مقاعد المرأة خلال انتخابات مجلس الشعب 2010، (حزب الخضر سيرشح 3 سيدات، حزب الجيل سيرشح 10 سيدات، حزب الشعب الديمقراطي سيرشح 25 سيدة، حزب التجمع سيرشح 5 مرشحات، حزب الوفد سيرشح 15 سيدة، الحزب الدستوري الحر سيرشح سيدة واحدة، الحزب الوطني الديمقراطي "الحاكم"، سيرشح 64 سيدة على الـ 64 مقعداً)، علاوة على المقاعد الأخرى التي تنافس فيها المرأة الرجال.

## الفصل الرابع: العراق - المصادقة على نتائج الانتخابات النيابية والتحضير لانتخابات محافظات كردستان

### أولاً: المصادقة على نتائج الانتخابات النيابية

صادقت المحكمة الاتحادية العليا في العراق الثلاثاء 1 حزيران/يونيو 2010، على نتائج الانتخابات النيابية 2010 باستثناء مقعدين تابعين لمرشحين هما عمر عبدالستار الكربولي عن القائمة العراقية في محافظة ديالى وفرات محسن سعيد عن الائتلاف الوطني في محافظة البصرة. وتسلم مجلس الرئاسة العراقي نسخة من المصادقة. وافتتح مجلس النواب العراقي دورته الانتخابية الثانية 2010-2014 بجلسته الأولى التي عقدها الاثنين 14 حزيران/يونيو 2010، برئاسة أكبر الأعضاء سناً السيد فؤاد معصوم.

### ثانياً: تشكيل التحالف الوطني

أعلن في 10 حزيران/يونيو 2010، عن اندماج ائتلافي الوطني بقيادة عمار الحكيم و دولة القانون بزعامة نوري المالكي وتشكيل تحالف جديد أطلقا عليه اسم التحالف الوطني ليكون الكتلة النيابية الأكبر.

### ثالثاً: انتخابات مجالس محافظات إقليم كردستان

شرعت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق مع نهاية حزيران/يونيو 2010، باتخاذ الإجراءات الكفيلة بتنظيم وإدارة العملية الانتخابية لانتخابات مجالس محافظات إقليم كردستان الثلاث (اربيل، السليمانية، دهوك) المزمع إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر 2010. يشار إلى أن الانتخابات تجري كل 4 سنوات. وكانت انتخابات مجالس المحافظات في إقليم كردستان جرت في كانون الثاني/يناير 2005.

#### رابعاً: انتخابات حزب الاتحاد الوطني الكردستاني

جرت انتخابات المجلس المركزي للاتحاد الوطني الكردستاني العراقي لانتخاب الأمين العام ونائبيه وأعضاء اللجنة القيادية والمجلس المركزي للحزب في حزيران/يونيو 2010. وتمكنت 9 سيدات ولأول مرة من الوصول إلى دفة قيادة حزب الاتحاد الوطني الكردستاني من أصل 38 مرشحة.

#### الفصل الخامس: الأردن - تحديد موعد إجراء الانتخابات النيابية 2010

##### أولاً: تسجيل الناخبين

حدد مجلس الوزراء الأردني 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2010 موعداً لإجراء الانتخابات النيابية. بدأت دائرة الأحوال المدنية والجوازات في الأردن في 6 حزيران/يونيو 2010 بجميع مكاتبها في المملكة وإلى غاية يوم الاثنين 5 تموز/يوليو 2010 بتثبيت اسم الدائرة الانتخابية الواردة في نظام الدوائر الانتخابية رقم (26) لسنة 2010 على البطاقة الشخصية لمن بلغ سن 18 سنة لغاية 1 كانون الثاني/يناير 2010، ولمن لم يثبت الدائرة الانتخابية على البطاقة الشخصية أو الذي يرغب بتغيير دائرته الانتخابية من دائرة إلى أخرى وفقاً لأحكام القانون. وهناك توقعات بتمديد المهلة لثلاثة أسابيع أخرى أي حتى 24 تموز/يوليو 2010، بسبب تدني أعداد المسجلين في كشوفات الناخبين، الذي وصل حتى نهاية حزيران/يونيو 2010، إلى حوالي 76,000 ناخب وناخبة جديدة من أصل ما يقرب من 750,000 منهم 350,000 بلغوا الثامنة عشرة من أعمارهم.

##### ثانياً: المرشحون والأحزاب السياسية

تقسم الأحزاب في الأردن إلى: الأحزاب الإسلامية (حزب جبهة العمل الاسلامي، حزب الوسط الإسلامي)، الأحزاب اليسارية (الحزب الشيوعي الأردني، حزب الشعب الديمقراطي الأردني، حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني)، والأحزاب القومية (حزب البعث العربي الاشتراكي، حزب البعث العربي التقدمي، حزب الحركة القومية للديمقراطية المباشرة)، والأحزاب الوسطية (الحزب الوطني الدستوري، حزب الجبهة الأردنية الموحدة، حزب الرسالة، حزب الحياة الأردني، حزب دعاء، الحزب الوطني الأردني، حزب الرفاه الأردني، حزب العدالة والتنمية، حزب التيار الوطني، حزب الحرية والمساواة).

وقد بدأت الأحزاب السياسية في الأردن الاستعداد والتحضير للمشاركة في الانتخابات النيابية 2010 من خلال عقد اجتماعات ولقاءات داخلية مكثفة للتدارس حول عدد مرشحيهم والأسماء التي ستخوض الانتخابات باسم الحزب إضافة إلى المناطق والدوائر الانتخابية. والأحزاب التي أكدت مشاركتها في الانتخابات هي: الحزب الوطني الدستوري، وحزب الوسط الإسلامي، وحزب الحركة القومية للديمقراطية، وحزب التيار الوطني، وحزب الرسالة، في حين أشارت جماعة الإخوان المسلمين إلى أن الحركة الإسلامية مازالت تدرس احتمالية مشاركتها في الانتخابات. كما وأشارت أحزاب أخرى أنها مازالت تدرس احتمالية مشاركتها من عدمها.

##### ثالثاً: الحملات الانتخابية

اصدر رئيس الوزراء الأردني سمير الرفاعي في 20 حزيران/يونيو 2010، بلاغاً رسمياً يحظر بموجبه على موظفي الحكومة والمؤسسات الرسمية والهيئات العامة وأمين عمان وأعضاء مجلس الأمانة وموظفيها ومنتسبي القوات المسلحة الأردنية والمخابرات العامة والأمن العام والدفاع المدني وقوات الدرك القيام بالدعاية الانتخابية لصالح أي من المرشحين وذلك التزاماً بأحكام الدستور والقانون وتأكيداً على حرص الحكومة على مبدأ النزاهة والشفافية في إجراء الانتخابات النيابية. كما تضمن البلاغ منع استخدام السيارات الحكومية لصالح أي من المرشحين في الدوائر الانتخابية المختلفة، مشدداً على ضرورة تقيد الجميع بأحكام البلاغ تحت طائلة المسؤولية. وفي سياق متصل، أصدر المفتي العام للأردن الشيخ عبد الكريم الخصاونة مع نهاية حزيران/يونيو 2010، فتوى دينية حرم بموجبها على المرشحين الذين ينوون خوض الانتخابات النيابية 2010 دفع الأموال والهدايا للناخبين.

##### رابعاً: المراقبة المحلية والدولية

أكد نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية نايف القاضي في حزيران/يونيو 2010، أن الحكومة سمحت للمنظمات المعنية من داخل المملكة وخارجها بملاحظة ومشاهدة سير العملية الانتخابية وليس مراقبتها على اعتبار أن هذه العملية مسألة سيادية لا يسمح لأحد بأن يتدخل في مجرياتها.

وفي ذات الشأن، شكل المركز الوطني لحقوق الإنسان في الأردن في حزيران/يونيو 2010، فريقاً وطنياً لمتابعة وملاحظة الانتخابات النيابية 2010 استناداً إلى قانون المركز رقم 51 لسنة 2006 وموافقة الحكومة على قيام المركز بمتابعة الانتخابات. وجاء تشكيل هذا الفريق إثر لقاء تشاوري حضره ممثلون عن نحو 50 مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني من مختلف المحافظات. وتم خلال الاجتماع تشكيل نواة الفريق الوطني لمتابعة وملاحظة إجراءات مراحل العملية الانتخابية للعام 2010 والتي تضم 35 مؤسسة مجتمع مدني.

وبدأ الفريق عمله في مراكز التسجيل المنتشرة في جميع مناطق المملكة بتاريخ 12 حزيران/يونيو 2010. وقام المتابعون بتزويد غرفة عمليات المركز بنماذج المتابعة التي تتضمن وصفاً لعملية التسجيل وأهم الملاحظات التي رافقت هذه العملية، وتواصل المركز مع وزارة الداخلية ودائرة الأحوال المدنية للتنسيق والتعاون لتسهيل عملية المتابعة.

وأعد المركز لهذه الغاية مدونة سلوك يلتزم بموجبها المتابع للعملية الانتخابية باحترام الدستور والقوانين والتشريعات الوطنية، والالتزام بالحياد التام وعدم الانحياز، والقيام بالمهام الموكلة إليه وتعبئة نماذج المتابعة بدقة وأمانة وإعلام المركز بأية انتهاكات تصاحب مرحلة تسجيل الناخبين.

#### خامساً: المرأة والانتخابات

كشفت بعض الأحزاب في الأردن موافقها خلال حزيران/يونيو 2010، تجاه احتمالية دعمها من عدمه للمرأة في الانتخابات النيابية 2010 ففي الوقت الذي أعلنت فيه أحزاب عن استعدادها لدعم المرأة مادياً ومعنوياً أعربت أحزاب أخرى عن صعوبة تمويل المرشحات من النساء بسبب الإمكانيات المادية المتواضعة لها لكنهم ابدوا استعدادهم لدعم المرشحات ضمن ما يتوفر كالإعلانات والبرامج الانتخابية وعقد الندوات.

#### الفصل السادس: لبنان - انتخابات ملء المقعد النيابي الشاغر في المنية - الضنية

جرت في 14 حزيران/يونيو 2010، انتخابات ملء المقعد النيابي الشاغر بوفاة النائب هاشم علم الدين في قضاء المنية - الضنية في لبنان. تنافس في الانتخابات 18 مرشحاً بينهم مرشحتين. وقد فاز كاظم صالح الخير مرشح "تيار المستقبل" بـ 20.100 صوتاً. وبلغت نسبة الاقتراع العامة التقريبية 34%.

#### الفصل السابع: فلسطين - تأجيل انتخابات مجالس الهيئات المحلية

تلقت لجنة الانتخابات المركزية في فلسطين من مكتب رئيس مجلس الوزراء في 10 حزيران/يونيو 2010 قراراً بتأجيل موعد إجراء انتخابات مجالس الهيئات المحلية التي كانت مقررة في 17 تموز/يوليو 2010 إلى موعد لاحق، وذلك "بناءً على الصلاحيات المخولة لمجلس الوزراء حسب قانون الانتخابات المحلية وبناءً على مقتضيات المصلحة العامة"، كما ورد في قرار التأجيل.

#### الفصل الثامن: السودان - تشكيل الحكومة المركزية الجديدة وحكومة الجنوب

أولاً: تشكيل الحكومة المركزية الجديدة وحكومة الجنوب وما بعد الانتخابات القومية  
أعلن الرئيس السوداني عمر البشير في 15 حزيران/يونيو 2010 عن تشكيل حكومته الجديدة، والتي تألفت من 35 وزيراً بدلاً من 31 في الحكومة السابقة، إضافة إلى 42 وزير دولة بينهم 7 نساء واستحداث 4 وزارات جديدة.

أصدر الفريق أول سلفاكير ميارديت النائب الأول لرئيس الجمهورية رئيس حكومة جنوب السودان في 21 حزيران/يونيو 2010، المرسوم الرئاسي بإعادة تشكيل حكومة الجنوب. وضمت الحكومة 32 وزيراً، بينهم 7 وزيرات.

#### ثانياً: تقارير دولية عن الانتخابات القومية

وصفت بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات السودانية، العملية الانتخابية التي جرت في السودان في نيسان/أبريل 2010 بأنها عانت من اضطراب عام، ونواقص في الإطار الانتخابي، وقالت إنها رصدت مخالفات خلال فترة الحملة الانتخابية، بجانب أحداث عنف خاصة في الجنوب، وأكدت البعثة في تقريرها النهائي عن

الانتخابات، أن العملية نقصتها الشفافية وتجاهل الاحتياطات التي تمكن من ضمان النزاهة، ودفعت بـ (46) توصية للاستفادة منها في الانتخابات المقبلة، وعملية الاستفتاء للجنوب.

وأكدت فيرونك دي كيسر رئيس المراقبين وعضو البرلمان الأوروبي ببرج الفاتح أمس، أن الأصوات التي حصل عليها الرئيس عمر البشير في الانتخابات، أكثر مما أعلنته المفوضية، وأرجعت الأمر إلى أخطاء في إدخال البيانات بالحاسوب، وقالت: هنالك عدم شفافية في المسألة، وأوصت كيسر بمزيد من الوضوح من الناحية القانونية، لاسيما فيما يتعلق بالشكاوى والطعون، ودعت لتغيير ميثاق العمل السوداني للمراقبة الانتخابية ليتوافق والمعايير الدولية لمراقبة الانتخابات، ونادت كيسر بتعديل دستوري ومؤسسي بعدم عقد الانتخابات التشريعية والتنفيذية على كل المستويات في نفس الوقت في المستقبل، وقالت: يجب ألا يسمح بأعضاء إضافيين في البرلمان الوطني بدون تغيير دستوري مسبق، وأي تغيير في الأمر سيقوض الطبيعة المنتخبة، وأوصت بمراجعة الحصانات القانونية لأعضاء مفوضية الانتخابات الواردة في القانون، وتعديله ليتطلب نتائج تفصيلية لمحطات الاقتراع، ودعت للمراجعة الشفافة والمهنية للسجل الانتخابي.

وأشارت كيسر إلى ضرورة أن تعمل المفوضية على تأسيس ميثاق عمل للأحزاب السياسية والمرشحين المتنافسين، وأن يشمل الميثاق العقوبات القانونية المنصوص عليها في حالة عدم التوافق، ودعت رؤساء الجيش والشرطة خاصة في الجنوب لإصدار الأوامر لموظفيهم بعدم التدخل بأيّة طريقة في عمليات الفرز والاقتراع والتجميع ونقل الأوراق.

### ثالثاً: انتخاب اللجان الدائمة للمجلس الوطني

وأفق المجلس الوطني في جلسة 16 حزيران/يونيو 2010، برئاسة احمد إبراهيم الطاهر رئيس المجلس على اختيار السيد هجو قسم السيد والأستاذة سامية احمد محمد نائبان للرئيس كما تم اختيار رؤساء اللجان الدائمة وقد شغلت الحركة الشعبية رئاسة أربعة لجان وهي (حقوق الإنسان - والشؤون الاقتصادية والمالية - الطرق والجسور - لجنة الأراضي والمياه) ونياحة عدد من اللجان وحظي حزب الأمة والإصلاح بلجنة الصناعة والاستثمار والتجارة الخارجية ولجنة التربية والتعليم والبحث العلمي للإخوان المسلمين وأرجأت اختيار أعضاء لجنة الصحافة والمطبوعات إلى جلسة أخرى.

وعلى صعيد متصل، جمّد نواب الحركة الشعبية لتحرير السودان عملهم في كافة لجان البرلمان الجديد حتى شهر أكتوبر/تشرين الأول 2010، دون التوقف عن مزاولة نشاطهم العادي في جلساته العامة. وتجددت خلافات الطرفين بسبب تقسيم اللجان البرلمانية، فقد طالبت الحركة برئاسة خمس منها وخمسة من نواب اللجان، الأمر الذي يرفضه المؤتمر الوطني، مما أدى إلى تعثر الاتفاق بينهما خارج قبة البرلمان.

### رابعاً: المرأة والانتخابات

أشار بيان لمركز دراسات المجتمع في السودان في حزيران/يونيو 2010، إلى المشاركة الواسعة للمرأة في الانتخابات القومية نيسان/أبريل 2010، على جميع المستويات حيث ترشحت لرئاسة الجمهورية كما شاركت المرأة بالترشح على المستويات الأخرى إذ التزمت جميع القوى السياسية بترشيح النساء ضمن قوائم المرأة التي لا تقل عن نسبة الـ 25% المنصوص عليها في القانون وقد بلغ عدد المرشحات نحو 2815 امرأة في جميع أنحاء السودان، منهن 1763 امرأة للبرلمان القومي، والباقي للمناصب الانتخابية في الدوائر الجغرافية للمجالس التشريعية الولائية ومجلس الجنوب.

### الفصل التاسع: الإمارات - صدور مرسوماً بفض دور انعقاد المجلس الوطني الاتحادي

أصدر الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة مع نهاية حزيران/يونيو 2010 المرسوم الاتحادي رقم 51 لسنة 2010 بفض دور الانعقاد الرابع من الفصل التشريعي الرابع عشر للمجلس الوطني الاتحادي. وجاء نص المرسوم:

المادة الأولى: يفض دور الانعقاد الرابع من الفصل التشريعي الرابع عشر للمجلس الوطني الاتحادي بنهاية جلسة يوم أمس الثلاثاء 17 رجب سنة 1431 هجرية الموافق 29 يونيو سنة 2010.

المادة الثانية: على رئيس المجلس الوطني الاتحادي تنفيذ هذا المرسوم وينشر في الجريدة الرسمية. وقد عقد المجلس 14 جلسة وعقدت لجانته 72 اجتماعاً وناقش وأقر 6 مشروعات قوانين و3 قوانين.

## الفصل العاشر: اليمن – الانتخابات اليمنية

### أولاً: إقرار نتائج انتخابات المجالس المحلية

أقر مجلس الوزراء اليمني في 5 حزيران/يونيو 2010، تقرير نائب رئيس الوزراء لشؤون الدفاع والأمن وزير الإدارة المحلية بشأن نتائج الانتخابات الداخلية للأمين العام ورؤساء اللجان المتخصصة للمجالس المحلية في أمانة العاصمة ومحافظة الجمهورية ومديرياتها، التي جرت في الخامس من أيار/مايو 2010.

### ثانياً: انتخابات الرئاسة

طالب السياسي اليمني المعارض الشيخ حميد الأحمر، في حزيران/يونيو 2010، إلى انتخاب رئيس لليمن من أبناء الجنوب، وذلك لمنع الانفصال ووضع حد للمطالبات الداعية لفصل الشمال عن الجنوب. وتتزايد شهرة الشيخ حيث ينظر إليه على أنه خليفة محتمل لتسلم الرئاسة. وقال الأحمر الذي ينحدر من الشمال مثل الرئيس اليمني علي عبد الله صالح، إن انتخاب جنوبي لخلافة الرئيس صالح عندما تنتهي فترة رئاسته عام 2013 قد يسهم بشكل كبير في تهدئة مشاعر الانفصال المتزايدة هناك.

### ثالثاً: مراجعة جداول الناخبين

ستباشر اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء في اليمن إجراءاتها في آب/أغسطس 2010، لمراجعة وتعديل جداول الناخبين 2010.

وأكدت اللجنة أنها استندت في هذا الإجراء إلى المادة (12) من قانون الانتخابات العامة والاستفتاء رقم 13 والتي تنص على: يتم تحرير جداول الناخبين أو مراجعتها وتعديلها خلال ثلاثين يوماً مرة كل سنتين، وتحتسب مدة السنتين بدءاً من صيرورة جداول الناخبين نهائية، ومرة قبل ستة أشهر على الأقل من تاريخ صدور قرار دعوة الناخبين إلى أية انتخابات عامة أو استفتاء، وإذا كانت الفترة الواقعة بين ميعاد مراجعة الجداول وبين صدور قرار الدعوة تقل عن سنتين فتتم مراجعة الجداول مرة واحدة وذلك قبل ستة أشهر على الأقل من صدور قرار الدعوة لإجراء أية انتخابات عامة أو استفتاء، ويجوز في حالات الضرورة الفنية تخفيض مدة مراجعة وتعديل الجداول لمدة لا تقل عن خمسة عشر يوماً.

### رابعاً: الانتخابات النيابية – استطلاع للرأي

أشارت صحيفة المؤتمر نت اليمنية في عددها الصادر في 14 حزيران/يونيو 2010، إلى أن استطلاع للرأي كشف عن أن قرابة 70% من اليمنيين وأكثر من نصف النساء، يعترضون المشاركة في الانتخابات البرلمانية المزمع إجراؤها في نيسان/أبريل 2011. وذكر الاستطلاع الذي أجراه المركز اليمني لقياس الرأي العام أن حوالي 15% فقط أفادوا بأن النواب حققوا وعودهم الانتخابية. وقال 21% إنهم قادرون على التواصل مع عضو مجلس النواب في دائرتهم ولم تتجاوز نسبة الراضين عن العضو في دائرتهم الـ20% فيما أشار قرابة 60% من اليمنيين - الذين شملهم الاستطلاع - أن نوابهم لم يقدموا أي شيء خلال فترتهم النيابية الحالية.

وظهر من الاستطلاع أن 26% اعتبروا توفير الخدمات والمشاريع على رأس الوظائف الأساسية لمجلس النواب، و 21% قالوا إنهم لا يعرفون وظيفته ونحو 21% معظمهم من الرجال أفادوا أن وظيفته إصدار القوانين، في حين أقل من 10% قالوا أن وظيفته الرقابة على الحكومة ومحاسبة المسئولية و 18% اعتقدوا إن البرلمان يقوم بوظيفته الرقابية دائماً، و 23% رأوا أنه يقوم بها أحياناً مقابل أزيد من 30% مقتنعون أنه لا يقوم بها إطلاقاً. وتبين أن حوالي نصف الرجال، وأكثر من ثلث النساء، يتابعون أنشطة البرلمان من خلال التلفزيون بنسبة 85% من الذكور و 95% من الإناث. وبالنسبة للمرأة أشار الاستطلاع إلى أن قرابة نصف المبحوثين وبأغلبية نسائية أيدوا دعم الحقوق السياسية وليس جميعها. وتصدرت محافظة مأرب نسبة المتابعين من الرجال، فيما دمار أعلى نسبة متابعة من النساء مقابل تسجيل لحج لأقل متابعة بين الرجال، وسجلت عدن أقل نسبة متابعة من النساء للأنشطة البرلمانية.

نفذ الاستطلاع 38 باحثاً و 6 مشرفين شاملاً ألف شخص من الجنسين في 100 حي وقرية موزعة على 94 مديريةية في 12 محافظة يمنية. وذلك خلال الفترة من 5-15 آذار/مارس 2010، وأعلنت نتائجه مؤخراً.